ويمكن ان يجاب عن الاخير بانا لا نسلم ان من قدر على الكتابة قد لا يقدر على
العبارة واما عدم القدرة على العبارة لافة في آلات النطق فهو لا يخرج الملكة عن
كونها سببًا للاقتدار المذكور فامل هذا وفي المسايل يقول الشارح مالم يكن
ذلك راسخًا فيه خفا فليتامل وما اوضح عبارة الايضاح في هذا المقام فانه قال
وقيل هي ملكة ولم يقل صفة ليشعر بان الفصاحة من الهيات الراسخة حتى لا
يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحًا الا اذا كانت الصفة التي اقتدر بها
على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه **قوله** يحتاج الى ان يعتبر مسعرًا بان
الحال لا يقتضي نفس الكلام وهو كذلك من حيث الشارح سهو على سبيل المسامحة

## وَ اعْلَمْ انّه كما انّ اصْلَ الكلامِ ليسَ هو مقتضى الحال

كما يدل عليه قوله الى ان يحتاج كذلك اعتبار الخصوصية ليس مقتضى الحال حقيقة
بل هو شرط لاعتبار الخصوصية وانما مقتضى الحال هو الخصوصية بعينها
كما هو ظاهر قوله وهي مقتضى الحال كما يجي وكانه سامح في التعبير عن المتكلم
الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التشبيه تنبيهًا
على ان المتكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والا اعتبار
ولا فلو حمل على ظاهره لوجب ان يكتفى بالاعتبار في الخواص وليس كذلك بل لا بد
معه من ذكر ما يمكن ذكره والاوضح ان يقال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام
على وجه مخصوص معتبر **قوله** في الكلام لم يقل في الكلام لان الخصوصية خارجة
عن الدخول في الكلام الموصوف بكونه مؤديًا لاصل المراد بل هي زايدة عليه
مصاحبة له وانما هي داخلة في مجموع الكلام المشتمل على ما يفيد المراد وعلى
الخصوصية **فان قيل** يسمى المقام الاقتصار على
اصل المراد **اجيب بان مقام الاقتصار امر زايد**
على اصل المراد وهو انه لا يجري فيه ما يليق مذكورية الخصوصيات كما



عبارة السعد هكذا وايراد
ما يتكلم ولم يعبر السكاكي
هو وفعل اللسان بالاعتبار
الذي هو فعل القلب مبالغة
في التنبيه على ان التكلم



**قوله** خصوصية في كل الصحاح مع الفا ادعج من ضمها ووجه بان
الخصوص مع الفاصية فيدخول الفا المصدرية قد تصير بمعنى المصدر
وبضمها مصدر ولا يلحق الحاق هذه اليا به وانما صح في الجملة بناء على جعل
المصدر بمعنى الصفة او ان تكون اليا لتاكيد المعنى المصدري والاصوب
كما قيل هو الضم هنا لانها بمعنى الصفة اذ هي المرتبة المختصة بالكلام
والخصوص بالضم مصدر فالحقت به يا النسبة والذي في الصحاح انما هو
باعتبار المعنى المصدري **قوله** وهو مقتضى الحال اي الخصوصية
كما يوهمه قوله والتاكيد مقتضى الحال والتذكير باعتبار الخبر وكون الخبر
الحال يعتبر مبالغة كما سبق **قوله** وتحقق ذلك اي تحقق معنى مطابقته
لمقتضى الحال لكنه لما لم يسبق منه الا ان التاكيد مقتضى الحال ادرج في البيان
ما هو مقتضى الحال حقيقة عنده لتوقف معرفة المطابقة عليه واشار بلفظ
التحقيق الى ان ما سلف من قوله التاكيد مقتضى الحال انما هو على عادتهم في
المسامحة بجعل هذه الامور عين مقتضيات الاحوال ولما ان المطابقة
انما تتحقق بتلك الخصوصية قال في شرح المفتاح لما كانت المطابقة
انما تتحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضى اصل الكلام ثابتا انما ابرالانكار
في اقتضا تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية
انتهى وبيانه ان عدم علم المخاطب مثلاً بقيام زيد امر داع الى الخطاب
به ولكنه لما لم يتحقق الا في ضمن واحد من خلو ذهنه بالتحاب وتردده
او انكاره اقتضى ان يقال له قام زيد او ان زيدًا قام استحسانًا او وجوبًا
او والله ان زيدًا قايم او نحو ذلك فالحالة التي هي يقتضي خلو ذهنه او تردده
او انكاره لما عرفت ان عدم علمه الذي هو المقتضي لاصل الكلام في ضمن احدها
والحاصل ان الحالة التي تقتضي اصل الكلام امر كلي لا يوجد الا في ضمن جزئي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)